

Distr.: General  
8 May 2012  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت\*

دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان الوزاري الصادر

عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس

الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١١

دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق  
عليها دوليا فيما يتعلق بالتعليم

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير استعراضا عاما للأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ضمانا لمتابعة تنفيذ الإعلان الوزاري الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١١. ويستعرض التقرير المبادرات المشتركة التي اتخذتها الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وشراكاتها مع غيرها من الجهات الفاعلة، بما في ذلك تقديم تحليلات للشراكات القائمة ومقترحات لتعزيز تلك الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وتُعرض هذه

\* E/2012/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

130612 130612 12-33396 X (A)



الجهود أيضا، بما تنطوي عليه من إمكانيات تحويلية، في سياق عملية التفكير المستمر بشأن الخطة الدولية في هذا المجال، بما في ذلك الاتجاهات الناشئة، والأهداف الممكنة، والمفاهيم الجديدة المتعلقة بمضمون السياسة التعليمية، التي تشمل زيادة التركيز على جودة التعليم، وضرورة تحسين الحلقات الرابطة بين التعليم والتدريب وميدان العمل.

## أولا - مقدمة

١ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٩/٢٠٠٨، أن يُخصّص الجزء المتعلق بالتنسيق من دورته الموضوعية لاستعراض تنفيذ الإعلان الوزاري المعتمد في سياق الاستعراض الوزاري السنوي الذي يجري في السنة السابقة. ومن ثمّ سيركز الجزء المتعلق بالتنسيق لعام ٢٠١٢ على موضوع "تنفيذ الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتعليم"، وسيستعرض دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

٢ - ويقدم هذا التقرير استعراضا لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان التعليم، وذلك من زاوية المبادرات المنسقة و/أو المشتركة. ويستند الاستعراض إلى المساهمات التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة ومكاتبها. وعلى وجه الخصوص، يُسلط الضوء على أدوار وآراء منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بوصفهما من الجهات الرئيسية الفاعلة في هذا المجال على مستوى الأمم المتحدة. ويتطرق التقرير إلى مسألة كيف أسهمت الشراكات مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ومع الجهات الفاعلة غير التابعة للأمم المتحدة في تعزيز العمل الدولي في هذا الصدد. ويؤلى اهتمام خاص للشراكات التي ترمي إلى تعجيل خطى التقدم صوب تحقيق الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو توفير التعليم للجميع، والأهداف المتصلة به.

٣ - وتعكف الأمم المتحدة حاليا على إنجاز عملية تطلعية ترمي إلى صوغ رؤية وخريطة طريق على نطاق المنظومة بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن المحتمل أيضا أن تتأثر الأهداف المتعلقة بتوفير التعليم للجميع بالنتائج التي سيسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٢، من حيث أهداف التنمية المستدامة وبرايمها. وبالنظر إلى هذا الاحتمال، يُخصّص الفرع الرابع من هذا التقرير لمناقشة الاتجاهات والتحديات والمنظورات المستجدة فيما يتعلق بالتعليم، ومناقشة تأثيرها المحتمل على طبيعة الأعمال الدولية مستقبلا.

## ثانياً - تعزيز الشراكات وآليات التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة بشأن التعليم

### ألف - حركة "توفير التعليم للجميع"، قاعدة مشتركة لحشد جهود الجهات المعنية

٤ - تتمثل الآلية الرئيسية التي تقوم وكالات الأمم المتحدة عن طريقها بصوغ الأنشطة وتنسيقها في حركة "توفير التعليم للجميع"، التي هي التزام عالمي بتوفير التعليم الأساسي الجيد لجميع الأطفال والشباب والكبار. وفيما بعد انعقاد المنتدى العالمي للتربية في دكار في عام ٢٠٠٠، ظهر عدد من المبادرات الاستراتيجية وأطر التعاون، يضم مجموعة واسعة من الجهات المعنية. وفي سياق هذه العملية، أصبحت حركة توفير التعليم للجميع أكثر اتساماً بطابع الشمول والتشارك، فلم تعد قاصرة على وزارات التعليم وحدها، بل تضم أيضاً ممثلين من جميع قطاعات المجتمع، بدءاً بمنظمات القواعد الشعبية وانتهاء بالشركات العالمية.

٥ - والوكالات الداعية لاجتماعات حركة توفير التعليم للجميع هي اليونسكو واليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي. وقد عُهد إلى اليونسكو بدور المنسق العالمي لحركة توفير التعليم للجميع وأسندت إليها المسؤولية عن سلسلة من آليات التنسيق، تشمل الفريق الرفيع المستوى المؤلف من الجهات المعنية المتعددة والفريق العامل المعني بتوفير التعليم للجميع، وآليات أخرى تتعلق بفئات محددة من الجهات المعنية. وتشمل إنجازات الفريق الرفيع المستوى إصدار تقرير الرصد العالمي المتعلق بتوفير التعليم للجميع وإنشاء فرقة العمل الدولية المعنية بالمعلمين من أجل توفير التعليم للجميع.

٦ - وقد ظهرت بعض التغيرات في السياق العالمي الذي يكتنف هذه الحركة. ففي عام ٢٠١١، وبناء على ما وجّه من نقد مؤداه أن الآليات المذكورة أعلاه لم تنجح في حشد ما يكفي من الدعم الرفيع المستوى، قامت اليونسكو بمراجعة البنية التنسيقية ووضعت موضع التطبيق آلية منقحة لذلك. وتتمثل أهداف الآلية الجديدة في كفاءة وجود روابط أكثر قوة بين الأنشطة المضطلع بها بشأن توفير التعليم للجميع على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية؛ وحشد الدعم السياسي الرفيع المستوى عن طريق عقد منتدى سنوي رفيع المستوى؛ وتقييم التقدم المحرز في مجال توفير التعليم للجميع في إطار اجتماع عالمي سنوي؛ وتوفير التوجيه الاستراتيجي عن طريق لجنة توجيهية. وتضم هذه الهياكل جميع الجهات المعنية ضماناً لتوفير عناصر الفعالية والشعور بالملكية والمساءلة.

٧ - وبفضل التنسيق العالمي والإقليمي لحركة توفير التعليم للجميع، تيسر التشارك في المعلومات والخبرات والشبكات فيما بين البلدان وشتى وكالات الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى. ونشأ في هذا السياق تقسيم للأدوار والمسؤوليات، حيث تتولى اليونسكو

تيسير رصد التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف توفير التعليم للجميع عن طريق تقرير الرصد العالمي السنوي لتوفير التعليم للجميع. وإضافة إلى ذلك، تركز الشراكة العالمية من أجل التعليم (المسماة سابقاً بمبادرة المسار السريع) على حشد موارد التمويل؛ ويركز عدد من الشراكات والمبادرات المواضيعية الأخرى على جهود الدعوة بشأن جوانب بعينها من جوانب الحركة؛ فضلاً عن إنشاء بعض الأفرقة العاملة الإقليمية. فعلى سبيل المثال، يضم الفريق العامل لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبعض المنظمات الإقليمية مثل مصرف التنمية الآسيوي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

## باء - الشراكات والمبادرات الخاصة

٨ - تم إنشاء عدد من الشراكات ومن المبادرات المواضيعية منذ انعقاد المنتدى العالمي للتربية في عام ٢٠٠٠، بما في ذلك شراكات تضم جهات معنية متعددة وتتولى فيها واحدة أو اثنتان من الوكالات الرائدة توفير آلية الأمانة/التنسيق. وكل شراكة من الشراكات لها في معظم الحالات نظام الحوكمة الخاص بها وتعمل بصفة مستقلة، وتوفر لأعضائها فرص المشاركة في الحوار المتعلق بالسياسات، وفي إنتاج المعارف وتبادلها، وجهود الدعوة، وحشد الدعم. وتركز بعض المبادرات المواضيعية على فئات محددة من الأطفال المعرضين للخطر (مثل فرقة العمل العالمية المعنية بعمل الأطفال وتوفير التعليم للجميع)، بينما يركز بعض آخر منها على المواضيع الإنمائية الدولية ومحتوى التعليم (مثل فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بالتعليم والبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان) وعلى القيود التي تعرقل فرص الحصول على التعليم (مثل مبادرة إلغاء الرسوم المدرسية وبرامج التغذية المدرسية).

٩ - وتشمل الشراكات والمبادرات الرئيسية الفريق الاستشاري المعني بالرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، والمبادرة المتعلقة بحق ذوي الإعاقة في التعليم، والشبكة المشتركة فيما بين الوكالات بشأن التعليم في حالات الطوارئ، وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، ٢٠٠٢-٢٠١٢. وترد أدناه مناقشة لبعض هذه الشراكات بمزيد من التفصيل.

١٠ - أنشئت في عام ٢٠٠٢ الشراكة العالمية من أجل التعليم بغية تعجيل خطى التقدم صوب تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي. وهذه الشراكة هي اتفاق لتمويل السياسات والبرامج القطاعية المتعلقة بتوفير التعليم للجميع على الصعيد القطري، وتعمل في ظل التوجيه الذي يمارسه على مستوى السياسات مجلس للمديرين، يتألف من ممثلين للبلدان النامية والجهات المانحة والمجتمع المدني ونقابات المعلمين والقطاع الخاص والوكالات المتعددة الأطراف. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عُقد مؤتمر لتجديد الموارد أُعلنت فيه تبرعات

من أجل هذه المبادرة يقارب مجموعها ١,٥٤ بليون دولار. ويتولى البنك الدولي دعم أمانة الشراكة بينما تتولى اليونسكو استضافة رئيس مجلس المديرين.

١١ - أما مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات، التي أنشئت في دكار في عام ٢٠٠٠، فهي أحد البرامج الرئيسية الأصلية المتعلقة بتوفير التعليم للجميع. وتعمل هذه المبادرة على تحسين تعليم الفتيات من حيث جودته ودرجة توافره. وتتولى اليونيسيف دور الوكالة الرائدة لهذه المبادرة التي هي شبكة من الشركاء على جميع المستويات تتولى توجيهها لجنة استشارية عالمية تتألف من ممثلين للمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المانحة. وتهدف المبادرة إلى سد الفجوة الجنسانية القائمة في مرحلتي التعليم الابتدائية والثانوية بحلول عام ٢٠١٥.

١٢ - وتعمل فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالفتيات المراهقات، التي يتشارك في رئاستها صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، في إطار شراكة مع منظمة العمل الدولية واليونسكو وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية، على حشد جهود الشركاء من أجل تعزيز حقوق الفتيات، بما فيها حقهن في الصحة والتعليم، والنهوض بالقيادات من الفتيات. وفي ميدان التعليم، تركز فرقة العمل على جودة التعليم المقدم للفتيات وعلى إتمامهن للمراحل المدرسية، وخصوصاً فيما يتعلق بانتقالهن من مرحلة التعليم الابتدائي إلى مراحل التعليم والتدريب التالية لها.

١٣ - وتهدف المبادرة المتعلقة بالأدلة والبيانات المتصلة بالمساواة بين الجنسين، التي تتشارك في إدارتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشعبة الإحصاءات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، بالتعاون مع الدول الأعضاء والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى تعزيز الجهود المبذولة للحصول على مؤشرات جنسانية قابلة للمقارنة بشأن التعليم والعمالة ومباشرة الأعمال الحرة وحيازة الأصول، وستقيم قاعدة بيانات تضم البيانات والبيانات الوصفية الدولية ذات الصلة في هذه المجالات.

١٤ - وتوفر مبادرة تركيز الموارد على تعزيز فعالية الصحة المدرسية إطاراً مشتركاً فيما بين الوكالات يعمل فيه سويًا برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف على جعل المدارس أكثر ملاءمة للطفل عن طريق السياسات المدرسية المتصلة بالصحة، وتوفير المياه والمرافق الصحية المأمونة، والتثقيف الصحي المعتمد على المهارات، والخدمات الصحية والتغذوية على مستوى المدرسة. ومن ذلك مثلاً برامج الوجبات المدرسية التي هي بمثابة شبكة أمان للأسر الفقيرة تساعد على إبقاء الأطفال، وخصوصاً الفتيات، في سلك التعليم

المدرسي. وفي إطار هذه المبادرة، يقدم برنامج الأغذية العالمي الوجبات التي تعتمد عليها برامج إزالة الديدان الطفيلية التي تضطلع بها منظمة الصحة العالمية لكفالة جودة امتصاص المغذيات الحيوية المستمدة من الأغذية والاستفادة منها في النمو والنماء؛ وأقام برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي شراكة بشأن "إعادة النظر في التغذية المدرسية من أجل القرن الحادي والعشرين"، تهدف إلى التشجيع على إحداث تحول عالمي يجعل برامج التغذية المدرسية مؤسسة وطنية من حيث ملكيتها ومواردها.

١٥ - أما مجموعة التعليم المؤلفة في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والتي تقودها اليونيسيف وهيئة إنقاذ الطفولة، فتعمل على تعزيز القدرات ومستويات التأهب لدى أفراد المساعدة الإنسانية والسلطات الحكومية في مجال تنسيق البرامج التعليمية وإدارتها في حالات الطوارئ.

١٦ - وتتعرف الشبكة المشتركة بين الوكالات لتوفير التعليم في حالات الطوارئ، وهي شبكة عالمية مفتوحة تضم ممثلين من جميع القطاعات، بالحقيقة التي مؤداها أنه في فترات النزاعات، يسهم التعليم في بناء الأواصر الاجتماعية والترابط الاجتماعي ويعطي الأطفال إحساساً بالانتظام والأوضاع الطبيعية، فضلاً عن حمايتهم من الأذى والاختطاف والتجنيد في الجماعات المسلحة. وفيما بعد انتهاء النزاعات، يشكل التعليم عنصراً رئيسياً من العناصر المساعدة على المصالحة وإعادة بناء الثقة. وتستخدم التغذية المدرسية وغيرها من الخدمات المدرسية في زيادة تأثير العملية التعليمية المعززة. ويضاف إلى ذلك، التحالف العالمي لحماية التعليم من الاعتداءات، وهو تحالف فريد من نوعه فيما بين الوكالات تشكل في عام ٢٠١٠ من أجل معالجة مشكلة الاعتداءات التي تستهدف المرافق التعليمية خلال فترات النزاع المسلح.

١٧ - أما شراكة توفير التعليم لسكان الريف فهي شراكة عالمية أطلقتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واليونسكو من أجل إزالة العوائق من أمام الفقراء، بما فيها الفجوة القائمة بين الريف والحضر في توافر المعرفة والتعليم والتدريب. وضمنت هذه الشراكة وضع أنشطة توفير التعليم لسكان الريف على جداول أولويات السياسات الوطنية والعالمية ونجحت في تعزيز التعاون القطاعي بين وزارات الزراعة ووزارات التعليم.

١٨ - وأما لجنة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤) فهي آلية تعاونية تجمع ما بين ٢٢ من وكالات الأمم المتحدة بغرض التركيز على الأبعاد التعليمية للتنمية المستدامة والتوصل إلى رؤية موحدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتهدف هذه الآلية إلى إبراز أهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة وتوضيح النتائج المترتبة عليه في جميع مجالات التعليم. وعلى سبيل المثال، يضطلع

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة) بأنشطة محددة في مجال التثقيف بشأن الصحة والمياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية تهدف إلى تعزيز التثقيف القائم على تقدير القيمة بشأن المياه.

١٩ - وتهدف المبادرة العالمية المعنية بالأطفال غير الملتحقين بالتعليم المدرسي، التي تقودها اليونيسيف ومعهد الإحصاء التابع لليونسكو، إلى خفض أعداد الأطفال غير الملتحقين بالتعليم المدرسي ومعالجة الفوارق في فرص الالتحاق ومعدلات الانتظام عن طريق انتهاج سياسات واستراتيجيات ترمي إلى زيادة المشاركة المدرسية للأطفال المهتمشين بناء على التحليل القطري للاختناقات والعوائق التي تكتنف المشاركة المدرسية في ٢٦ بلدا. وبالتعاون مع البنك الدولي، بدأت اليونيسيف أيضا في صوغ نموذج ”محاكاة لحالة الإنصاف في التعليم“، يشمل قاعدة بيانات بشأن الاستراتيجيات الفعالة لتحسين فرص الالتحاق ونواتج التعلم لفئات الأطفال المستبعدين، ويشمل أيضا وسيلة لتقدير التكاليف الحديثة لتلك المبادرات (تتناول كلا من جانبي العرض والطلب).

٢٠ - وتركز مبادرة إلغاء الرسوم المدرسية، التي بدأتها اليونيسيف والبنك الدولي في عام ٢٠٠٥، على ما يلي: إنشاء قاعدة معلومات تتضمن القرائن الدالة على تأثير إلغاء الرسوم المدرسية؛ وتقديم الدعم التقني إلى البلدان، وتعزيز الحوار العالمي والوطني على مستوى السياسات بشأن هذا الموضوع. وقد نتجت عن إلغاء الرسوم بالفعل زيادة ضخمة في مجموع أعداد الملتحقين، وبخاصة في بلدان أفريقيا، وحدث تحسن في نسب الفتيات إلى الصبيان في فئة الملتحقين بالمدارس الابتدائية.

٢١ - ويضم الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي واليونسكو. وانضمت إلى الفريق أيضا بعض المصارف والمنظمات الإقليمية. وقدم الفريق مساهمات مهمة في خطة العمل المتعلقة باستراتيجية التدريب وتنمية الموارد البشرية لمجموعة العشرين. ونظمت أيضا مجموعة واسعة التنوع من الجهات المعنية استعراضات قطرية مشتركة ومناقشات بنظام المائدة المستديرة. وأنشئ فريقان تقنيان بشأن تعريف المؤشرات الرئيسية للرصد والتقييم وبشأن ”خضرة التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين وتنمية المهارات“.

٢٢ - وعلى المستوى القطري، وفرت عملية ”توحيد الأداء“ في الأمم المتحدة منطلقا لتحسين التنسيق في عدة بلدان، فأوجدت تقسيما للعمل يعتمد على المزايا النسبية لشئ وكالات الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، أحررت أفرقة التنسيق المحلي للجهات المانحة عمليات مسح للجهات المانحة وقدمت الدعم للبلدان في صوغ وتنفيذ الخطط لقطاع التعليم،

بوسائل من بينها توفير التمويل. وأحد الأمثلة المهمة للشراكة فيما بين الوكالات على الصعيد الميداني هو برنامج "تعزيز القيم الوطنية والمهارات الحياتية لدى المراهقين عن طريق التعليم" الذي قامت بصوغه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واليونيسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان في العراق، بمشاركة قوية من الجهات الوطنية النظيرة. ويساعد هذا البرنامج في عملية وضع منهج دراسي للتربية الوطنية، يهدف إلى تقليل مخاطر حدوث العنف العرقي والطائفي.

٢٣ - وقد نجح التنسيق العالمي والشراكات والمبادرات المختلفة بشأن توفير التعليم للجميع في تحقيق أطراد الزخم السياسي والالتزام بالأهداف، وفي التأثير في جداول الأولويات العالمية. بيد أن الاستعراض الذي أجرته اليونسكو للبنية التنسيقية خلص إلى أن المناقشات الجارية على الصعيد القطري بشأن المسائل الرئيسية غير متجلية بالقدر الكافي في عملية صوغ جداول الأعمال على الصعيد العالمي.

### جيم - المبادرة العالمية التي سيطلقها الأمين العام بشأن التعليم

٢٤ - إدراكا من الأمين العام لأن التعليم هو اللبنة الأساسية لبنيان المجتمع، فإنه قد جعل التعليم إحدى أولويات خطة العمل التي وضعها للسنوات الخمس المقبلة وقرر إطلاق مبادرة عالمية جديدة بشأن التعليم. ويتمثل هدفا المبادرة في وضع التعليم في جوهر جداول الأعمال الاجتماعية والسياسية والإنمائية وحشد قدر إضافي من الدعم من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في مجال التعليم.

٢٥ - وتستند المبادرة أيضا إلى الوعي بالدور المركزي للتعليم في جعل الأفراد أقوى صمودا في مواجهة التغيرات المفاجئة التي تسببها الأزمات العالمية. فالتعليم هو العماد الرئيسي لحالة الانتعاش. ولا بدّ بالتالي من حماية ميزانيات التعليم، حتى في الحقبة الراهنة الحافلة بالتدابير التقشفية. أما محاولة تحقيق وفورات في ميزانيات التعليم فهي تُلحق بالاقتصادات أضرارا تمتد آثارها لسنوات في المستقبل. وفي السنوات العشر الأخيرة، كان ما تحقق من تقدم في زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم والحد من أوجه التفاوت بين الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي نتيجة مباشرة لقوة القيادة والالتزام على الصعيد السياسي، مقترنة بانتهاج سياسات سليمة وتوفير ما يكفي من التمويل.

٢٦ - ومع الاقتراب من سنة ٢٠١٥، وهي السنة الحرجة المحددة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، يُرجى أن تعطي المبادرة العالمية مزيدا من الزخم للحركة العالمية من أجل التعليم وأن تحقق ما يلي: (أ) الارتقاء بقدر التعليم على الصعيد السياسي وحشد طائفة واسعة من العناصر الفاعلة؛ و (ب) استحداث حراك عالمي يرمي إلى أن يتوافر للجميع بحلول عام



٢٠١٥ تعليم جيد ومناسب وغير إقصائي، مع تحقيق مكاسب مماثلة لصالح الأولويات الإنمائية على اتساع نطاقها، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛ و (ج) إدراج تمويل إضافي كاف عن طريق جهود الدعوة المبذولة على نحو مطرد.

٢٧ - وقد أنشأ المكتب التنفيذي للأمين العام لجنة توجيهية للمبادرة تضم الوكالات الداعية لاجتماعات حركة توفير التعليم للجميع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة كي تُعنى بمناطق تركيز المبادرة وأهدافها واستراتيجيتها. والمجالات الثلاثة ذات الأولوية للمبادرة هي كما يلي: (أ) إلحاق كل طفل من الأطفال بالتعليم المدرسي؛ و (ب) تحسين جودة التعليم؛ و (ج) تنمية المواطنة العالمية. وسيطلق الأمين العام هذه المبادرة على هامش الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

### ثالثاً - تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى

٢٨ - في حين أن الحكومات هي المنوطة بالمسؤولية وبالمساءلة عن توفير التعليم الأساسي الجيد، فإن من المعترف به على نطاق واسع أن الجهات الفاعلة من غير الدول لها هي الأخرى دور هام في هذا الصدد. ومساهمات هذه الجهات في هذا المجال يمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة، تتراوح من تقديم الخدمات التعليمية إلى الابتكار وأنشطة الدعوة والمشاركة على صعيد السياسات. وقد ازدادت الشراكات بين الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى خلال العقد المنصرم. ويمكن النظر إلى مستوى المشاركة من جانب المجتمع المدني والقطاع الخاص في الحوار المتعلق بالسياسات على أنه أحد النجاحات التي حققها التنسيق العالمي الذي تضطلع به حركة توفير التعليم للجميع.

٢٩ - وقد قامت كيانات الأمم المتحدة بتعزيز تمثيل الجهات المعنية الرئيسية في المناقشات والأنشطة المتعلقة بالسياسات. فبالإضافة إلى ما ذكر أعلاه من الشراكات والمبادرات التي تركز بقدر أكبر على المجالات المواضيعية، أنشأت اليونسكو آليات رسمية للتعاون مع المنظمات غير الحكومية (المشاوراة الجماعية للمنظمات غير الحكومية بشأن توفير التعليم للجميع)، والقطاع الخاص (الشراكة العالمية من أجل التعليم)، وشبكة البرلمانيين من أجل التعليم وثقافة السلام. وهناك أيضاً مبادرة مجموعة البلدان التسعة الأكثر ازدهاماً بالسكان (E9)، وهي آلية للتعاون فيما بين البلدان النامية التسعة الأكثر سكاناً بأسلوب التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

## ألف - استعراض عام للشراكات مع مختلف فئات الجهات الفاعلة

### المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في ميدان التعليم

٣٠ - أقيمت شراكات متينة مع مجموعة واسعة التنوع من المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية من جميع القارات، تؤدي دورا محوريا في رصد التقدم المحرز بشأن توفير التعليم للجميع والأهداف المتصلة بالتعليم من الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها الأهداف التعليمية الإقليمية، وفي تعزيز المساواة. وتم أيضا إقامة بعض الهياكل على مستوى اللجان الاقتصادية الإقليمية لتدعيم التعليم. وأقيمت كذلك شراكات مع بعض المصارف الإنمائية الإقليمية، أسهمت في زيادة مدى التواصل وفي تعزيز القدرات.

٣١ - ومن أمثلة الشراكات الإقليمية القائمة التعاون بين مؤهل الأمم المتحدة ومنظمة وزراء التربية والتعليم لبلدان جنوب شرق آسيا، والمعهد الأفريقي لتعليم ساتيا ساي، وبعض المنظمات غير الحكومية الدولية من أجل تنفيذ مشاريع على الصعيد القطري للتثقيف فيما يتصل بالمياه. وعلى صعيد اللجان الإقليمية، تشكل استراتيجية اللجنة الاقتصادية لأوروبا للتعليم من أجل التنمية المستدامة ركيزة التنفيذ الإقليمي لاستراتيجية اللجنة، وتعزز الشراكات مع الجهات المعنية المتعددة في أوروبا.

٣٢ - وازدادت في الآونة الأخيرة شراكات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فعلى سبيل المثال، أفضت شراكة بين حكومة البرازيل وبرنامج الأغذية العالمي إلى إنشاء مركز للخبرة بشأن مكافحة الجوع تابع لبرنامج الأغذية العالمي، يعمل مع الحكومات من أمريكا اللاتينية على تعزيز القدرات الوطنية في مجال التغذية المدرسية وبعض البرامج الأخرى. وأسهمت شراكة مبتكرة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وكلية بيرفوت (الهند) في تدريب ٢٥ امرأة أفريقية، معظمهن جدات أميات، من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب السودان وليبيريا، ليكن "فتيات للطاقة الشمسية" يستطعن تركيب وصيانة اللوحات والأجهزة الشمسية لتزويد بيوتهن وقراهن بالطاقة الكهربائية. وأصبحت كلية بيرفوت أيضا أول جهة شريكة من المجتمع المدني تنضم إلى شراكة اليونسكو العالمية لتعليم الفتيات والنساء في عام ٢٠١٢.

### المجتمع المدني

٣٣ - يتزايد بشكل مطرد تواصل منظومة الأمم المتحدة مع منظمات المجتمع المدني بهدف الترويج للخطة الإنمائية للمنظومة. ومن ذلك مثلا أن آلية التنسيق التي أنشأتها اليونسكو للشراكة مع المجتمع المدني، وهي المشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية بشأن توفير التعليم للجميع، قد اتسعت من حيث عضويتها ونطاقها، فأصبحت تضم حاليا ما يقرب من

٣٠٠ من المنظمات الأعضاء الوطنية والإقليمية والدولية. ووسّع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف شراكتهما لتشمل المنظمات الدينية وقاما بإعداد أدوات محددة لتنفيذ الأنشطة مع هذه المنظمات على الصعيد الميداني.

٣٤ - أما برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، فهو أول برنامج للأمم المتحدة يوجد في هيئة إدارته، وهي مجلس تنسيق البرنامج، تمثيل رسمي للمجتمع المدني. وقد أسهمت الوفود الممثلة للمنظمات غير الحكومية في المجلس في إدماج منظورات المجتمع المدني، بما فيه المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، في سياسات البرنامج وبرامجه. وفي مجال التثقيف، أدت هذه الوفود دورا رئيسيا في مساندة الجهود الرامية إلى إدماج سياسات وبرامج شاملة للتثقيف الجنسي في استراتيجية البرنامج للفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

٣٥ - وعندما تتشارك منظمات المجتمع المدني مع الكيانات التابعة للأمم المتحدة، فإنها تؤدي عادة عدة أدوار، تشمل ممارسة الحوار بشأن السياسات، والدعوة والتعبئة، والرصد، وتوفير الخدمات البديلة، وصوغ النهج المبتكرة، وهو الأمر الذي يعزز من قدرات هذه المنظمات. بيد أنه على الصعيد الوطني هناك تباين في مدى مشاركة المنظمات غير الحكومية بالقدر الذي يُعتد به في الحوار المتعلق بالسياسات، حيث إنه لا يزال يوجد عزوف عن إشراك هذه المنظمات إشراكا تاما في عمليات صنع القرار.

٣٦ - وأقامت مؤسسات الأمم المتحدة شراكات أيضا مع منظمات المجتمع المدني عن طريق تقديم منح لتنفيذ مشاريع محددة. فعلى سبيل المثال، تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة التعليم الثانوي والمهني للنساء والفتيات في أفريقيا وآسيا عن طريق صندوق تحقيق المساواة بين الجنسين التابع للهيئة.

## البرلمانيون

٣٧ - يؤدي البرلمانيون دورا حيويا عن طريق سنّ قوانين التعليم، واعتماد الميزانيات الوطنية التي توفر التمويل اللازم للتعليم، ومراقبة إنفاق الحكومات وعملها، وتمثيل المواطنين والناخبين عن طريق التعبير عن شواغلهم. ويساعد الدعم الذي يقدمه البرلمانيون على جعل توفير التعليم للجميع أولوية عليا ضمن جداول الأولويات الوطنية، بما في ذلك اعتبار التعليم حقا من حقوق الإنسان، وتنفيذ الاستراتيجيات والتشريعات التعليمية، وحشد الموارد المالية من أجل التعليم، ومراقبة التقدم المحرز في إنجاز أهداف توفير التعليم للجميع والأهداف المتصلة بالتعليم من الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٨ - وقد أنشئت، بدعم من اليونسكو، أربعة من منتديات البرلمانين المعنية بالتعليم: منتدى البرلمانين الأفارقة المعني بالتعليم، ومنتدى البرلمانين العرب المعني بالتعليم، ومنتدى البرلمانين المعني بالتعليم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنتدى البرلمانين المعني بالتعليم في آسيا والمحيط الهادئ. وفي الدورة الأولى للجمعية العامة لهذا المنتدى الأخير، الذي عُقد في جاكرتا في ٦ و ٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، اعتمد أعضاء الوفود خطة عمل لتنفيذ سياسات تعليمية قائمة على شمول الجميع، وحشد الموارد المالية والبشرية اللازمة لأنشطة توفير التعليم للجميع في فترة السنتين التالية.

### القطاع الخاص

٣٩ - القطاع الخاص ليس قادما جديدا إلى ميدان التعليم. وعلى الرغم من أن دوره ووظائفه في هذا المجال لا يزالان يولدان مناقشات مفعمة بالخلافات داخل الأوساط التعليمية، فإن هناك زخما متناميا في السنوات الأخيرة في اتجاه تعميق مشاركته وتعزيزها، لا سيما عن طريق إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وشراكات متعددة الأطراف بين الجهات المعنية. وقد تضاعف إبان العقد المنصرم عدد الشراكات المتعلقة بالتعليم بين الأمم المتحدة والشركات ومنظمات الأعمال التجارية والمؤسسات التابعة لشركات.

٤٠ - وتنشط شركات التكنولوجيا نشاطا متميزا داخل حركة توفير التعليم للجميع. فعلى سبيل المثال، تتشارك اليونسكو مع شركات نوكيا وميكروسوفت وإنتل وسيسكو في الترويج لاستخدام التكنولوجيات الجديدة لتدريب المعلمين، وتعليم القراءة والكتابة، وتنمية المهارات، والتعليم من بُعد، وكذلك مع الشركات المتخصصة في صناعات أخرى مثل شركة بروكتور آند غامبل، لزيادة معدلات محو أمية النساء والفتيات، وشركة GEMS Education، لتحسين تدريب المعلمين. ويقدم القطاع الخاص المساعدة أيضا في قياس الإنجاز التعليمي بواسطة التكنولوجيات المبتكرة. فعلى سبيل المثال، تشاركت اليونسكو واليونيسيف مع مؤسسة بروكنغز ومؤسسة هيوليت من أجل وضع مؤشرات قياسية تعليمية جديدة تفيد في صوغ الأهداف المتعلقة بالجودة. وفي ظل مفهوم "التعليم من أجل التنمية المستدامة"، تتنامى الشراكات مع القطاع الخاص، بما في ذلك في مجال التدريس المتعدد الوسائط بشأن التنمية المستدامة.

٤١ - وبالإضافة إلى الشراكات الثنائية بشأن مشاريع محددة مع فرادى الشركات أو المؤسسات، تسعى منظومة الأمم المتحدة إلى إقامة هياكل ابتكارية أوسع نطاقا للشراكة مع الفئات المختلفة. ففي أيار/مايو ٢٠١١، أقامت اليونسكو شراكة عالمية من أجل تعليم النساء والفتيات تستهدف استدرار الدعم من شركاء شتى لإلحاق الفتيات بالتعليم الثانوي ومحو

أمية النساء. وجلبت هذه الشراكة عددا من الشركاء من القطاع الخاص. وتشاركت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أيضا مع كيانات من القطاعين العام والخاص بغرض إنشاء برامج تدريبية وتوجيهية للشباب لتنمية مزاولتهم للأعمال الحرة. وهذه البرامج التي تُنفذ في تونس وفي بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تهدف إلى تمكين الشباب من اكتساب دخلهم بأنفسهم في سياق يتميز بفداحة معدلات البطالة بين الشباب وانعدام الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

٤٢ - وأطلقت اليونسكو والمنتدى الاقتصادي العالمي مبادرة مشتركة عنوانها "شراكات من أجل التعليم" وهدفها تشجيع وتنوير وتيسير إقامة شراكات متعددة الأطراف بين الجهات المعنية من أجل التعليم. وهذا التحالف الذي يضم شركاء من القطاعين العام والخاص ملتزم بصوغ نماذج جديدة ومبتكرة من الشراكات في قطاع التعليم. وعن طريق هذه المبادرة، تقوم اليونسكو والمنتدى الاقتصادي العالمي بتحديد المبادئ وتعيين النماذج الناجحة لتلك الشراكات ونشرها، وتعزيز تمثيل ودعم جهات القطاع الخاص الشريكة في حركة توفير التعليم للجميع، وبناء القدرات من أجل تطوير الشراكات. وتشمل النواتج الأساسية ما يلي: (أ) نشر استعراض بشأن نماذج الشراكات في مجال التعليم<sup>(١)</sup>؛ و (ب) دليل لدعم رصد وتقييم الشراكات في قطاع التعليم<sup>(٢)</sup>؛ و (ج) إنشاء بوابة شبكية لزيادة تبادل المعلومات والممارسات الناجحة<sup>(٣)</sup>؛ و (د) أنشطة لتنمية القدرات في رواندا. وبناء على تجربة السنوات الخمس السابقة، توجد مبادرة الشراكات من أجل التعليم في الوقت الراهن في مرحلة تحول إلى تحالف عالمي للشركاء من قطاع الشركات من أجل التعليم، في ظل قيادة اليونسكو.

## باء - تحليلات للشراكات القائمة وسبل تحسينها

٤٣ - إن تزايد الشراكات في قطاع التعليم يجلب للأمم المتحدة فرصا وتحديات جديدة في آن واحد معاً. وعن طريق زيادة الحوار والتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، تمكنت المنظمة من تحقيق المزيد من الابتكار والتمويل والكفاءات والقدرات ومن توسيع نطاق الدعم المقدم من الجمهور من أجل التعليم. وتيسر الشراكات تقديم المساهمة المتعددة الأبعاد، بما في ذلك

(١) A. Draxler، شراكات جديدة من أجل توفير التعليم للجميع: الاستفادة من التجربة، اليونسكو - معهد التخطيط التعليمي، المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠٠٨.

(٢) H. Goyder، N. Marriott، دليل لرصد وتقييم الشراكات في قطاع التعليم، اليونسكو - معهد التخطيط التعليمي، ٢٠٠٩.

(٣) [www.unesco.org/pfore/](http://www.unesco.org/pfore/)

من جانب الجهات الفاعلة في مجالي التغذية والصحة، دعماً للأهداف التعليمية الأوسع نطاقاً، ومن ثم الإسهام في تحقيق قدر أكبر من النتائج.

٤٤ - ويتعين على المنظمة في الوقت نفسه أن تعالج بمهارة المخاطر المحتملة للشراكات، ولا سيما فيما يخص النزاهة والسمعة وتكاليف المعاملات وتناقص التركيز على تحقيق تأثير قابل للقياس. ولدى التشارك مع هذه الجهات المعنية، تحتاج وكالات الأمم المتحدة إلى استراتيجية ومنهجية واضحتين، ومهارات قوية في مجال الشراكة، ومعرفة عالية الجودة. بمدى مشروعية الشركاء وأنشطتهم في ميدان التعليم، فضلاً عن تحليل رصين للسياق المحلي والأوضاع التعليمية المحلية. وتستند التحليلات التالية إلى التوصيات المتضمنة في تقرير الأمين العام بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين (A/66/320).

كيف نقيّم ونُحدد ونُحاكي النماذج الناجحة للشراكة في مجال التعليم؟

٤٥ - عن طريق تزايد الخبرة وتبادل المعرفة بشأن الشراكات الناجحة وغير الناجحة، مثلاً بواسطة الموقع الشبكي للشراكة بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال ([www.business.un.org](http://www.business.un.org)) والمدير الشبكي لمبادرة الشراكات من أجل التعليم ([www.unesco.org/pfore/](http://www.unesco.org/pfore/))، يمكن لموظفي الأمم المتحدة وللشركاء أن يتعرفوا على ممارسات الشراكة الفعالة وعلى معايير نجاحها. بيد أن التجربة تُظهر نقصاً في الجمع المنهجي للأدلة المتعلقة بتأثير الشراكات من أجل التعليم. لذا فإن من الأمور الحيوية صوغ واستخدام أُطر للرصد والتقييم، لا لتتبع الأداء وتقييم النتائج لكل برنامج من برامج الشراكة فحسب، بل لإفادة عملية صوغ المشاريع والمبادرات الأخرى أيضاً. وينبغي أن تركز تقييمات الأثر المحقق على التغير التعليمي الذي حققه برنامج الشراكة. وبالإضافة إلى ذلك، ربما ينبغي لعملية التقييم أن تقدّر مدى فعالية الشراكة من حيث التكلفة (عن طريق التحليل المقارن للتكاليف والفوائد)، وكذلك ما تحقق من تغير مؤسسي داخل المنظمات الشريكة.

٤٦ - وقد تبين لليونيسيف من تجربتها أن وجود شراكات قوية أمر ضروري لتحسين فرص الحصول على التعليم الجيد بالنسبة لأشد الفئات تهميشاً. وبالإضافة إلى الشراكات التقليدية مع البلدان المانحة، كان من العناصر التي يسرت إحراز تقدم في هذا المجال الشراكات التي أبرمت على الصعيدين القطري والإقليمي فيما بين وكالات الأمم المتحدة، وكذلك الشراكات المتعددة الأطراف. وعلى سبيل المثال، يسرت شراكة اليونيسيف مع رابطة التعلم إدماج نهج "المدرسة الصديقة للطفل" في المناهج الدراسية في مؤسسات تدريب المعلمين في ثمانية بلدان.

٤٧ - ومن المهم أيضا تحليل الكيفية التي أسهمت بها الشراكات في تعزيز أوجه التآزر بين مختلف الأهداف الإنمائية للألفية. فهذا التحليل يساعد على إبراز الدور البالغ الأهمية الذي يمكن أن تؤديه الجهود التأزرية المبذولة في حقل تعزيز التعليم في إنجاز الدفعة النهائية لزخم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ففي شرقي أفريقيا والجنوب الأفريقي على سبيل المثال، يتولى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز قيادة عملية ترمي إلى حشد جهود الجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية من أجل زيادة توفير خدمات التعليم وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية للشباب، بما في ذلك من تعزيز لأوجه التآزر فيما بين اثنين من الأهداف الإنمائية للألفية.

كيف يمكن تحسين عمليات انتقاء الشركاء والارتباط بهم؟

٤٨ - من الضروري قبل الشروع في إنجاز أي برنامج للشراكة من أجل التعليم الاضطلاع بعملية شاملة لتقييم الاحتياجات وإجراء حصر لتحديد التحديات التي يتعين مواجهتها والإجراءات اللازمة اتخاذها والشركاء المحتملين. ويتميز القطاع التعليمي بوجود مجموعة واسعة التنوع من الجهات المعنية والجهات من غير الدول. ويضاف إلى ذلك أن ازدياد أعداد المنظمات غير الحكومية ونقابات المعلمين ورابطات الآباء وجهات الأعمال الخيرية والمؤسسات التابعة لشركات ومؤسسات الخدمات الاستشارية يمكن أن يجعل عملية الارتباط بالشركاء معقدة نوعا ما. وعملية الحصر عملية مهمة للتوصل إلى الجهات الفاعلة المناسبة والبرامج المتصلة بجوهر الشراكة. ويقصد بهذه العملية تلافي الازدواج والتداخل مع أي أنشطة جارية وتقييم مواطن القوة ومواطن الضعف لدى الشركاء المحتملين، فضلا عن تقييم الفرص السانحة والمخاطر المحتملة التي تنطوي عليها عملية الشراكة. أما عملية انتقاء الشركاء فينبغي أن تتناول بالنظر عدة جوانب، منها ما يلي: الخريطة الأخلاقية؛ والتسجيل الرسمي؛ والقضايا القانونية؛ والخبرة ونطاق الأنشطة السابقة في حقل التعليم وحجمها وتأثيرها؛ وطبيعة ودرجة العلاقة مع الحكومة وغيرها من الجهات المعنية في مجال التعليم.

ما هي الآثار المترتبة على عملية الشراكة بالنسبة إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق ببناء قدرات موظفي الأمم المتحدة وتدريبهم؟

٤٩ - يمكن للتآزر مع شركاء خارجيين أن يوفر تمويلا إضافيا للمشاريع والبرامج المتعلقة بالتعليم، وأن يجلب منظورات جديدة، وأن يعمق القاعدة المعرفية عن طريق ما يجلبه هذا مثلا من التكنولوجيات الجديدة.

٥٠ - ويجب أن يكون موظفو الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد ومجهزين تجهيزا جيدا بالأدوات والمهارات اللازمة لصوغ برنامج الشراكة وإدارته. وينبغي أن تكون لدى

المنظمات استراتيجية واضحة بشأن الشراكات مع الجهات من غير الدول، وأن توفر للموظفين خدمات التدريب وبناء القدرات بشأن الشراكات، وأن تهيم البيئة التمكينية اللازمة لحسن التنسيق والتعاون بين المتخصصين التعليميين ومسؤولي الشراكات وإدارات الشؤون القانونية.

كيف يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز البيئة التمكينية اللازمة للشراكات؟

٥١ - يمكن للأمم المتحدة، اعتماداً على خبرتها وقدرتها على الجمع بين الأطراف، أن تقوم بدور الميسر والوسيط النزيه من أجل تعزيز التعاون والشراكة فيما بين الأطراف المختلفة. ويمكن لهذا الدور أن يكون فعالاً بصفة خاصة في بناء عرى الثقة والاطمئنان بين الحكومات والجهات الفاعلة من المجتمع المدني. ويضاف إلى ذلك أن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ووسائل الاتصال الاجتماعية يعزز درجة المرونة ويساعد على زيادة عنصر المساواة في عملية إنجاز النتائج.

#### رابعا - خطة الأمم المتحدة للتنمية، والتعليم: منظورات التطلع إلى المستقبل

٥٢ - ينبغي للرؤية التي تعتمدها الأمم المتحدة للخطة الدولية للتعليم، لدى النظر في الاتجاهات المستجدة في حقل التعليم على مستوى العالم وفي منظورات التطلع إلى المستقبل، أن تأخذ مأخذ التسليم بالتنوع الذي يكتنف الأوضاع الإنمائية العالمية وما يفرضه ذلك من تحديات محددة أمام التعليم، بما في ذلك الوضع في البلدان ذات الدخل المتوسط وذات الدخل المرتفع التي ربما تكون قد حققت ما يتصل بالتعليم من الأهداف الإنمائية للألفية ولكنها لا تزال تواجه تحديات مهمة في هذا الميدان.

٥٣ - ومن المهم في هذا السياق التنويه إلى الضغط الواقع على منظومة الأمم المتحدة بصدد إنجاز الخطة الدولية للتعليم المحدد له عام ٢٠١٥. فإطار الأهداف الإنمائية للألفية، الذي اعتمد بعد شهر واحد من اعتماد إطار عمل دكار، قد تخالف مع حركة توفير التعليم للجميع بوصفها المرجع الوحيد لتطوير التعليم على الصعيد العالمي وأسهم في تضيق الخطة الدولية للتعليم فحصرها في نطاق تعميم التعليم الابتدائي وتحقيق المساواة بين الجنسين. ومن المهم ألا تغيب عن الأذهان الرؤية الواسعة النطاق لأهداف حركة توفير التعليم للجميع، بما فيها الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ومحو أمية الشباب والكبار، وتنمية المهارات المهنية، والاهتمام بتحسين التعليم الأساسي من حيث جودته ودرجة ملاءمته. ومفهوم توفير التعليم للجميع يشمل التعلم طيلة الحياة في الأطر النظامية وغير النظامية واللا نظامية. ويلزم استيعاب هذه الجوانب في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.



## ألف - استعراض عام لتحقيق الأهداف الإنمائية التعليمية

٥٤ - ما برح العالم يشهد تقدماً مطرداً صوب تحقيق الأهداف الإنمائية التعليمية (المهدفان ٢ و ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف توفير التعليم للجميع)، وبخاصة صوب تعميم التعليم وتحقيق التكافؤ بين الجنسين على مستوى المرحلة الابتدائية. وقد أُحرز قدرٌ ضخم من التقدم في مجال التعليم على نحو لا يعكس فحسب أوجه التحسن في زيادة الفرص التعليمية، بل يتجلى أيضاً في تحقيق المساواة في فرص الحصول على التعليم بين الفتيات والصبيان. ففي الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٨، التحق بالتعليم الابتدائي عدد إضافي قدره ٥٢ مليون طفل، وزاد معدل الالتحاق بالتعليم السابق للمرحلة الابتدائية بنسبة ٣١ في المائة، واستفاد بذلك ١٤٨ مليون طفل. وإضافة إلى ذلك، حُفِّض إلى النصف عدد الأطفال غير الملتحقين بالتعليم المدرسي في جنوب وغرب آسيا. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبرغم حدوث زيادة كبيرة في أعداد من هم في سن الدراسة الابتدائية، ارتفعت معدلات الالتحاق بنسبة الثلث<sup>(٤)</sup>.

٥٥ - ويتضح إلى حد كبير من التقدم المحرز في هذا المجال ما تم من زيادة في الاستثمار من جانب الحكومات. فقد زادت الحصة المنفقة من الدخل الوطني على التعليم في البلدان المنخفضة الدخل مجتمعةً من ٢,٩ في المائة إلى ٣,٨ في المائة منذ عام ١٩٩٩. ومنذ اعتماد الإعلان الوزاري لعام ٢٠١١، تحققت إنجازات مهمة وأعلنت التزامات كبرى بشأن تطوير التعليم في شتى أنحاء العالم. ويتضح من التعهد الذي أعلنته مؤخرا الشراكة العالمية من أجل التعليم بزيادة المعونة الثنائية المخصصة للتعليم وتحسين التعليم من حيث جودته ومدى إتاحتها فيما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤، أن هناك إدراكاً لضرورة تركيز الجهود على النتائج التي تتجاوز مجرد توفير فرص الحصول على التعليم الجيد.

٥٦ - وعلى الرغم مما تحقّق من قدر غير مسبوق من الالتزامات والشراكات والتقدم في تحسين معدلات الالتحاق بالتعليم المدرسي وفي تعزيز المساواة بين الجنسين، فإن التقدم لا يزال متبايناً فيما بين المناطق والبلدان وفي داخلها، وهو أيضاً أبطأ في حالات كثيرة مما ينبغي للوفاء بالموعد النهائي المحدد بعام ٢٠١٥. فالتقدم صوب تحقيق الأهداف لم يكن كافياً من حيث مقداره وسرعته للوفاء بالمواعيد المستهدفة وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب وغرب آسيا. ويأتي التركيز الراهن على تعجيل خطى التقدم في وقت يشهد توافر الزخم والفرصة بدرجة خاصة على الصعيد الدولي في خضم تأثيرات

(٤) انظر: اليونسكو، تقرير الرصد العالمي لتوفير التعليم للجميع لعام ٢٠١١: الأزمة المستترة: النزاع المسلح والتعليم. اليونسكو، باريس، عام ٢٠١١.

الأزمات المالية التي لم تنقض بعد وفي ظل تزايد النزاع وهشاشة الأوضاع. وعلى الصعيد العالمي، تتميز الأهداف التي تركز على التعليم بأنها أقرب الأهداف الإنمائية للألفية إلى التحقق، مما يدفع ببعض القيادات إلى تركيز الاهتمام العاجل على غيرها من الأهداف<sup>(٥)</sup>. بيد أن هناك إدراكا متزايدا مؤداه أنه ما لم يتجدد الالتزام وتتضافر الجهود، يرجح أن تعجز بعض البلدان عن بلوغ الهدفين ٢ و ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف توفير التعليم للجميع.

## باء - الاتجاهات السائدة في مجال التنمية التعليمية الدولية

٥٧ - أمكن عن طريق رصد التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف توفير التعليم للجميع والأهداف المتصلة بالتعليم من الأهداف الإنمائية للألفية، استخلاص دروس يمكن أن تساعد على تعيين المنظورات المستقبلية، منها على وجه التحديد ما يلي:

(أ) **التفاوتات:** على الرغم مما أحرز من تقدم سريع في زيادة فرص الحصول على التعليم الأساسي النظامي في شتى أنحاء العالم، لا تزال توجد تفاوتات كبيرة فيما بين البلدان، ولا تزال المتوسطات الوطنية في عديد من البلدان تخفي تفاوتات صادمة في مستويات التحصيل التعليمي والنتائج التعليمية. ولا تزال العوامل التي تسهم في حدوث التهميش في مجال التعليم، مثل نوع الجنس والموقع الجغرافي، تتفاعل مع عوامل الفقر واللغة ووضع الأقليات وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والسن<sup>٦</sup> (وبخاصة في حالة المراهقات الصغيرات السن) وحالة الإعاقة، فتتمخض عن "أوجه للحرمان يعضد بعضها بعضاً"، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المضرورة من النزاعات؛

(ب) **البلدان المضرورة من النزاعات:** تشتد الحاجة إلى إعمال الحق في التعليم إلى أقصاها في خضم الأزمات الإنسانية، ولا سيما في البلدان الفقيرة المضرورة من النزاعات، حيث يوجد ٢٨ مليون طفل خارج نطاق التعليم المدرسي (حوالي ٤٢ في المائة من المجموع العالمي). وتقل نسب الالتحاق الإجمالية في المرحلة الثانوية بحوالي ٣٠ في المائة في البلدان المضرورة من النزاعات وتقل كثيرا عن ذلك بالنسبة للفتيات. ورغم ذلك، لا يتلقى التعليم سوى ٢ في المائة من إجمالي المعونة الإنسانية. ومما يبعث على القلق بصورة متزايدة الاتجاهات التي تشير إلى أن كثيرا من أشد البلدان والمجتمعات المحلية فقرا في العالم ستواجه الخطر المزدوج المتمثل في تغير المناخ والتراع العنيف. وعلى الرغم من أن الدراسات

(٥) البنك الدولي، تقرير الرصد العالمي: تحسين احتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، واشنطن العاصمة، عام ٢٠١١.

تبين أن زيادة مستويات التعليم الجيد في المرحلتين الابتدائية والثانوية تقلل من حدوث العنف، فإن حكومات عديدة لا تضع التعليم ضمن أولوياتها<sup>(٦)</sup>؛

(ج) الوصول إلى من تعذر الوصول إليهم: مع تزايد الإدراك للتحديات التي ينطوي عليها مفهوم "الوصول إلى من تعذر الوصول إليهم"، هناك حاجة إلى تحسين جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن وحالة الإعاقة والموقع (مثل بيانات الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية) من أجل التعرف على نحو أفضل على أنماط وأسباب الانقطاع عن التعليم المدرسي بغية تصميم استراتيجيات أدق استهدافا لأشد الفئات تهميشا من الأطفال والشباب والكبار؛

(د) الجودة: أدى التوسع في توفير فرص الحصول على التعليم النظامي الأساسي إلى تحوّل التركيز من النواحي الكمية للتعليم، مثل توفير فرص الحصول على التعليم النظامي وفرص المشاركة فيه، إلى النواحي النوعية، مثل جودة التعليم والإنجاز التعليمي، بما في ذلك التوزيع الاجتماعي الأكثر إنصافا لفرص الحصول على هذا التعليم. وأدى ذلك أيضا إلى تزايد الطلب على التعليم الثانوي والتقني والعالي، الأمر الذي ركّز الضوء على مسألتَي الاستبقاء والانتقال بين مختلف مراحل التعليم وزاد من التحديات التي تكتنف ترتيب الأولويات على صعيد السياسات وتوزيع الموارد في هذا الميدان؛

(هـ) التعليم من أجل القوة العاملة: أدت الأزمة المالية إلى جعل مسألتَي بطالة الشباب وتنمية المهارات من التحديات الملحة في عديد من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وقد بلغ مجموع الشباب العاطلين ٧٥ مليون شاب في عام ٢٠١٠. ومع أن هذا الرقم رقم مروع، فإن اتخاذ بعض التدابير المناسبة يمكن أن يوفر لهذا العدد الضخم من الشباب العاطل فرصة الإسهام بقدر كبير في تعزيز النمو والأداء الاقتصاديين على الصعيد الوطني في المدى الطويل. وهذا يستلزم استمرار الاستثمار الطويل الأمد في توفير التعليم والتدريب بالمستوى الجيد، بما في ذلك: توفير فرص التعليم البديل وتحسين كفاءات التعلّم بحيث تصبح سريعة الاستجابة للأسواق العالمية المتغيرة؛ والتوسع في الاستثمار في التعليم الثانوي، مع إيلاء اهتمام خاص للفتيات المراهقات؛ وإعادة صوغ المحتوى التعليمي لكي يلبي على نحو أفضل المطالب المتعلقة بالقوة العاملة ومراحل التعليم الأخرى. وهناك حاجة أيضا إلى إقامة شراكات موسّعة فيما بين الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والنقابات العمالية وغيرها من الجهات المعنية، من أجل إيجاد العمل اللائق للشباب رجالا ونساء؛

(٦) تحالف إنقاذ الطفولة، هنا يبدأ السلام: دور التعليم في منع نشوب النزاع وبناء السلام، تحالف إنقاذ الطفولة، لندن، عام ٢٠٠٨.

(و) **التمويل:** هناك وعي متزايد بالضغط الواقعة على التمويل الحكومي للتعليم واهتمام متنام بزيادة كفاءة استخدام هذه الموارد المحدودة. ومع تزايد أعداد الفقراء الذين يعيشون في البلدان التي أصبحت حديثا متوسطة الدخل، هناك حاجة إلى المزيد من المساءلة فيما يتعلق باستثمار الموارد العامة في قطاع التعليم، وإلى إيجاد سبل لتدعيم هذه الموارد عن طريق زيادة الطاقة الضريبية وإقامة شراكات جديدة مع الجهات الفاعلة من غير الدول. ولا يزال من أشد الأمور أهمية أيضا مواصلة الدعوة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما من أجل تحسين تعليم الفتيات وتوفير فرص الحصول على التعليم في المناطق الريفية وفي الدول ذات الأوضاع الهشة.

٥٨ - وقد تغيرت ديناميات التعاون الدولي تغيرا ملموسا في العقد الماضي، مع ما حدث من تكاثر وتنوع في الشركاء الإنمائيين. وهذا الأمر يتيح فرصا لزيادة المساعدة الإنمائية المقدمة من أجل التعليم، ولكنه ينشئ أيضا بعض التحديات من حيث مدى التنسيق والتوافق مع الأولويات الوطنية، وهي تحديات يلزم أن تعالج بصفة مستمرة.

### جيم - استعراض الخطة الدولية للتعليم

٥٩ - مع اقترابنا من الموعد المستهدف المحدد لعام ٢٠١٥، يجري حاليا بدء العمليات العالمية اللازمة لاستعراض التجربة المتراكمة حتى الآن والشروع في تحديد الشكل الممكن لخطط التعليم المقبلة. وهناك عدة مجالات للمناقشة داخل سياق الاستعراض الراهن لتجربة الأهداف الإنمائية للألفية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥، منها مناقشة الخطة المقبلة للتنمية من حيث شكلها ومضمونها ومناحي الترابط بينهما.

٦٠ - وفيما يتعلق بالناحية الإجرائية، يلزم أن يتعلق جزء من المناقشة بالقيمة المضافة لنهج تحديد الأهداف على المستوى الدولي على أساس أن هذه الأهداف العالمية الموضوعية بأسلوب "الحل الواحد الذي يناسب الجميع" يمكن اعتبارها أكثر ملاءمة للبلدان أو أقل ملاءمة لها تبعاً لما يواجهه كل منها من تحديات إنمائية محددة. وفي مجال التعليم، يُشار إلى أن تحديد غايات يُعتد بها في إطار هدف عام يرمي إلى "تحسين جودة التعليم من جميع جوانبها وضمان التميز للجميع. بما يتيح للكل تحقيق نتائج معترف بها وقابلة للقياس على صعيد التعلم، وبخاصة الإلمام بالقراءة والكتابة، والحساب، والمهارات الحياتية الأساسية" (الهدف ٦ لحركة توفير التعليم للجميع) لا يمكن أن يتم على نحو واقعي إلا على المستوى الوطني. ويستند هذا إلى الافتراض الذي مؤداه أن لكل بلد صيغته المتطورة الخاصة به لمفهوم جودة التعليم من حيث أداء المنظومة ومدى ملاءمة عملية التعلم في كل سياق إنمائي على حدة. وهذه الصيغة المفاهيمية هي التي ستشكل الأساس الذي يقوم عليه تحديد الأهداف الوطنية

وما يلي ذلك من انتقاء للمؤشرات اللازمة لرصد التقدم المحرز في تحقيق الهدف العالمي العام. وفي الوقت نفسه، يلزم كفاءة ألا يُحدّد المستوى المطلوب بأدنى مما ينبغي وأن تفي الغايات الوطنية المتعلقة بالجودة بمعايير معينة.

٦١ - ومن الدروس المستفادة الأخرى من تجربة التحديد العالمي للأهداف في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وتجربة توفير التعليم للجميع، أنها تشجّع على الإبلاغ بالبيانات الوطنية التجميعية، مما يحجب مستوى التفاوت واللامساواة داخل البلدان. وبالنظر إلى الاهتمام بمسألة الإنصاف وازدياد التركيز على الحد من تعاضد اللامساواة في شتى أنحاء العالم، فإن التحديد الوطني للأهداف سيتيح للبيانات أن تُلغ على نحو مصنّف، لا حسب نوع الجنس والموقع فقط، بل كذلك حسب العوامل الأخرى التي يمكن أن تسهم في حدوث التهميش، مثل السن والانتماء العرقي وحالة الإعاقة. ويلزم أيضا بذل الجهود للتصدي للتصوير المقولب لأدوار المرأة والرجل، الذي يمكن أن يقيّد الخيارات التعليمية في جميع مراحل التعليم، ولتقليل هذه النزعة إلى أدنى حد ممكن.

٦٢ - والحاجة إلى رصد التقدم المحرز على الصعيد الوطني بشأن الأهداف التعليمية عن طريق البيانات المصنفة بقدر أكثر تفصيلا تتعلق ببعدها من أبعاد المناقشة المتعلقة بتجربة الأهداف الإنمائية للألفية، هو البعد المتعلق بالتركيز على مؤشرات النتائج. ومع اتساع دائرة الاهتمام لتشمل معاً الإنصاف في التعليم ودرجة جودته، تحول هذا الاهتمام تدريجياً إلى التركيز على نتائج العمليات التعليمية من حيث نتائج عملية التعلم، بما في ذلك التوزيع الاجتماعي لهذه النتائج. وبالنظر إلى الخطة الدولية للتعليم على أنها عمل لم يُنجز بكامله، أصبح هناك تركيز على التعلم، أي على ما يجري تعلّمه فعلاً (المعارف والمهارات)، وليس على مجرد المشاركة في العمليات التعليمية، وهو ما يستند أيضا إلى إدراك للحدود المقيّدة لقيمة المؤشرات التقليدية غير المباشرة، مثل نسب التلاميذ إلى المعلمين، ونسبة المعلمين المؤهلين، ومتوسط سنوات التعليم المدرسي، في قياس جودة التعليم ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الشاملة للجميع.

٦٣ - وفي خضم التركيز الذي ساد مؤخرا على التعلم وما نتج عن ذلك من اهتمام بالتقييمات الواسعة النطاق لنتائج التعلم، يمكن أن يُغفل عن الحقيقة التي مفادها أن التقييمات الواسعة النطاق لا تقيس إلا نطاقا محدودا من المهارات المعرفية. ويضاف إلى ذلك أن تقييمات التعلم ينبغي أن تكون متجذرة في السياقات والاحتياجات المحلية لكي تكون وثيقة الصلة بالعمليات التعليمية الوطنية. وعلاوة على ذلك تتسم أنشطة التقييمات المعيارية للتعلم وتقييمات التأثير المحقق بأهما صناعات تجارية مهمة، ومن ثم هناك خطر يهدد البلدان

المعتمدة بأشد درجة على المعونات بأن يستند اعتمادها على البلدان المتقدمة النمو في تصميم تلك الأدوات.

٦٤ - وقد يكون من المفيد، على سبيل المثال، زيادة التركيز على مؤشرات العمليات على المستوى القطري، حيث أنها يمكن أن تكون أكثر ملاءمة للإبلاغ عما يلي: (أ) الجهود الوطنية المبذولة لرصد مستويات التعلم، إلى جانب توزيعها الاجتماعي في مختلف مراحل التعليم؛ و (ب) استخدام هذه البيانات في إفادة المبادرات الاستراتيجية الرامية إلى تحسين المستويات العامة للتعلم وكفالة توزيعها على نحو أكثر إنصافاً. ومن شأن هذه المؤشرات أن تجعل السلطات التعليمية الوطنية أكثر خضوعاً للمساءلة عن نتائج الاستثمار الحكومي في قطاع التعليم. وسيساعد هذا أيضاً على الإحاطة بمسارات أداء البلدان. وأحد العيوب المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية وأهداف توفير التعليم للجميع هو أنها تركز أساساً على مدى النجاح الوطني في بلوغ المستويات المستهدفة ولا تأخذ في الحسبان بالقدر الكافي معدل التقدم. وأخذ معدل التحسن في الاعتبار أمر مهم، ولا سيما في حالة البلدان التي تحقق تقدماً سريعاً ولكن انطلاقاً من مستوى قاعدي بالغ الانخفاض.

٦٥ - ويضاف إلى ما سبق أن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وما يرتبط بها من معدل فادح للبطالة بين الشباب يستلزمان بناء تحالفات استراتيجية لتحسين المعروض من فرص التعليم المناسبة للشباب وتحسين الطلب على القوة العاملة الماهرة. ويلزم تعزيز التعاون بين منظمة العمل الدولية واليونسكو واليونيدو والبنك الدولي من أجل زيادة الارتباط بين التدريب والتعليم التقنيين والمهنيين والتعليم العالي وميدان العمل. وبالإضافة إلى تحسين فرص العمالة المتاحة للشباب في القطاع النظامي، هناك حاجة إلى برامج للتدريب والتوجيه تساعد الشباب على التعرف على فرص الأنشطة التجارية التي تنطوي على إمكانية النمو في مجتمعاتهم المحلية، وعلى الوصول إلى فرص التمويل المخصص للمشاريع الناشئة، وعلى توسيع نطاق أنشطتهم التجارية.

٦٦ - وتشمل أمثلة التدريب المهني الناجح برنامج منظمة السياحة العالمية لضمان الجودة في مجالات التعليم والتدريب والبحث في ميدان السياحة في أفريقيا، الذي وضعته المنظمة في إطار شراكة مع ست مؤسسات تعليمية لتيسير التعاون في هذا الميدان بين أفريقيا وأوروبا. وتدعم المنظمة أيضاً برنامجاً للمدارس الصديقة للسياحة والصديقة للبيئة، يهدف إلى استخدام السياحة بوصفها أداة إيجابية للحد من الفقر عن طريق توثيق عرى التفاعل بين الطلبة وبيئتهم وتزويدهم بالتدريب الخاص الذي يؤهلهم لأن يكونوا قادة مجتمعين.

## دال - التطلع إلى ما بعد الخطة الدولية للتعليم: الاتجاهات الناشئة فيما يتعلق بمستقبل التعليم

النمو الفائق للمعلومات وتغير طبيعتها

٦٧ - يترافق مع استمرار تطور المجتمعات القائمة على المعرفة تواصل النمو في معدلات إنتاج وكم المعلومات على نحو بالغ السرعة. ويجري توفير المعلومات حاليا باستخدام دعائم صوتية وبيانية ومرئية، مع التناقض التدريجي في الاعتماد على نقل المعلومات بواسطة النصوص. ووفقا لما أفادت به منظمة التجارة العالمية، شهد العقد المنصرم نموا سريعا للتجارة الدولية في مجال الخدمات التعليمية، واتضح ذلك في تزايد الحراك الدولي للطلبة، الذي يُقدر أنه زاد بنسبة تفوق ٨٠ في المائة في الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٧. ويتواصل باطراد أيضا ازدياد أعداد الطلاب المشاركين في التعلم بواسطة الإنترنت وغير ذلك من أنواع البرامج الخارجية.

٦٨ - وهذا النمو الفائق في كم المعلومات والتغير الذي أخذ يعتري طبيعتها أصبحا يضعان موضع التساؤل مدى صحة المفاهيم التي تعتمد عليها السلطة المعرفية للهيئات التقليدية للمعرفة، التي تديرها المؤسسات التعليمية الشرعية ونخبة مؤلفة من الأخصائيين.

التحول من التركيز على التدريس إلى تزايد الاهتمام بالتعلم

٦٩ - نظرا إلى أن التعليم النظامي درج تقليديا على وضع التدريس في مرتبة من الاهتمام تفوق مرتبة التعلم، فإن المنظومات التعليمية تركز على نقل المعلومات والمعارف من المعلم إلى المتعلم. وهذا النظام التعليمي المعتمد على المعلم يصبح بالتالي مرتبطا بالوقت وبالمكان وبالوضع. ومع تضاعف التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات والوسائط الرقمية المستجدة، يطرّد حاليا تزايد التنوع في مصادر المعلومات والمعارف وتزايد توافرها خارج نطاقات منظومات التعليم النظامي. وبخلاف المسألتين التقليديتين المتصلتين بالمنهج الدراسي، وهما ما ينبغي تدريسه (المحتوى التعليمي) وكيفية تدريسه (طرق التدريس/التعلم)، أصبح السؤال يتمثل بصورة متزايدة في متى وأين يتم التدريس والتعلم. وإدراكا للواقع الذي مؤداه أن التعلم أصبح يحدث على نحو متزايد بصفة فردية خارج نطاق الأوضاع التعليمية النظامية، وفي أوقات وأماكن مختلفة، يتعين أن يتطور الدور الذي يضطلع به المعلم من صيغة مقدم المعلومات والمعارف إلى صيغة الميسر والممكن لعملية التعلم.

٧٠ - وقد بدأت منظومة الأمم المتحدة تكيف أنشطتها لتواجه هذا التحول الرئيسي. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد الشراكة الناشئة بشأن التعلم، التي تضم وكالات من الأمم المتحدة (اليونيسيف واليونيسكو) ومؤسسات من القطاع الخاص (منها مثلا مؤسسة

هيوليت)، وشركاء إنمائيين، ومراكز فكرية، ومؤسسات أكاديمية، ومنظمات دولية غير حكومية، من أجل التشارك في وضع أطر قياسية يُستَـنارُ بها في صوغ أهداف جيدة لما بعد فترة الأهداف الإنمائية للألفية، إذا ما كان يتوافر حقيقةً اتفاق عالمي على اعتماد أهداف من هذا القبيل.

٧١ - وينبغي التنويه بصفة خاصة إلى استراتيجية إصلاح التعليم التي أطلقتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في مناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمعلمين. وتهدف هذه المبادرة الإصلاحية إلى تحسين البرنامج التعليمي للأونروا من حيث فعاليته وتلاؤمه مع الواقع، وهو برنامج يُعنى بنصف مليون من الأطفال الفلسطينيين اللاجئين في نحو ٧٠٠ مدرسة. وبناء على استعراض شامل أجرته جهات خارجية، يتمثل جوهر هذا الإصلاح في التركيز على الممارسة على مستوى غرف الدراسة وتغيير ديناميات عملية التعلّم لتلبية احتياجات جميع الأطفال والتلاميذ.

التطلع إلى ما يجاوز نحو الأمية الوظيفية

٧٢ - في حين أن التقدم مستمر في خفض معدلات الأمية في شتى أنحاء العالم، وتضييق فجوات التباين بين الجنسين في هذا الصدد، وبخاصة في فئة الشباب، نتيجة في المقام الأول لازدياد فرص الالتحاق بمنظومات التعليم النظامي، ما زال يعاني من الأمية عدد يقدر بنحو ٧٦٠ مليون شخص من الشباب والكبار<sup>(٤)</sup>. ولا يقتصر الأمر على أن الأمية ما زالت تمثل تحدياً ماثلاً ومستمرًا، بل يتجاوز ذلك بفعل التغيير الذي يطرأ على المفاهيم التي تشكل الحد المعرفي الأدنى اللازم لانعدام الأمية الوظيفية، وذلك نتيجة للتقدم الحادث في ميدان العلم والتكنولوجيا. ومن المهم بالتالي أن تؤخذ في الحسبان مختلف أشكال الإلمام بالمعلومات والوسائط اللازمة للاندماج التام في المجتمع المعاصر القائم على المعرفة. ولا تقتصر الصعوبة على أن المهارات المرتبطة باستخدام الوسائط الرقمية الجديدة تتزايد تعقداً، فالمصطلحات والكلمات التي تصاغ لفهم هذه الوسائط تتكاثر على نحو يكاد يكون يومياً. ومن ثم يؤكد البعض أن المسافة بين الشخص المتعلم المنعدم الأمية الوظيفية والشخص الفائق التعلّم آخذة في الازدياد. ولذا يتعين أن تتخلى التنمية التعليمية عن التعاريف الدنيا لمهارات الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب، وأن تهتم بمسألة الإلمام الكافي بالمعلومات والوسائط اللازمة للعصر الرقمي.



التعلم مدى الحياة: تجاوز النموذج التعليمي المرتكز على غرف الدراسة

٧٣ - في حين أن قدرا كبيرا من نشاط التعلم الذي يشمل التعليم النظامي يمكن أن يحدث في المنزل وفي المدرسة وفي غيرهما، في شكل إنجاز الواجبات المدرسية والقراءة والاستعداد للامتحانات، فإن الحيز المادي المحدد بغرفة الدراسة لا يزال يشكل ملمحا رئيسيا من ملامح منظومات التعليم النظامي في جميع مراحل التعلم. وعلى الرغم من أن نموذج التعلم مدى الحياة ليس نموذجا جديدا<sup>(٧)</sup>، فإن التطورات الناشئة مؤخرا من حيث التسارع المتواصل لإيقاع التطور التكنولوجي والعلمي، والتقلب المتزايد في سوق العمل، والنمو الفائق في مجال التعليم والتغير في طبيعته، والتضاؤل التدريجي لاحتكار السلطة المعرفية من جانب المصادر التقليدية للمعرفة، مثل المعلمين والأساتذة والأخصائيين، وتزايد صعوبة مهمة التنبؤ بما ينشأ من مهن جديدة وما يرتبط بها من احتياجات من حيث المهارات، كلها تطورات تقوي من جديد أهمية مفهوم التعليم مدى الحياة.

التحول من التركيز على محتوى التعلم إلى تقييم التعلم والتثبيت من صلاحيته

٧٤ - يترافق مع تزايد الاعتراف بأهمية أنشطة التعلم وإعادة التعلم التي تجري خارج نطاق منظومات التعليم والتدريب النظاميين نشوء مسألة تقييم التعلم المتحصل عليه عن طريق التعلم الذاتي، أو عن طريق النظراء، أو التعلم أثناء العمل، والتثبيت من صلاحية هذا التعلم. وتحولاً عن التركيز التقليدي على محتوى برامج التعلم وطرق التدريس/التعلم، أخذ التركيز ينصب حالياً على تقييم المعارف والمهارات والتثبيت من صلاحيتها، بصرف النظر عن الطرق التي تم بها التحصل على هذه المعارف والمهارات.

## خامسا - النتائج والتوصيات

٧٥ - يشهد هذا التقرير بما يوجد من زخم إيجابي في إطار منظومة الأمم المتحدة نحو تعزيز خطة الأمم المتحدة للتنمية من حيث صلتها بالتعليم وبأهداف توفير التعليم للجميع. ويبين التقرير أيضا أنه ما زال يلزم فعل الكثير من أجل إعمال حق كل شخص من الكفاية، بمن فيهم الفقراء، في التعليم، إلى جانب مساعدة البلدان في التحول صوب تحسين جودة التعليم وزيادة التركيز على أنشطة التعلم. ولا يمكن للحكومات والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة أن تضطلع بهذه الجهود وحدها. فمن الضروري إقامة شراكات داخل منظومة الأمم المتحدة وكذلك مع الجهات المعنية الأخرى للوصول بالطاقات إلى

(٧) انظر: اليونسكو، Learning to Be: A holistic and Integrated Approach to Values Education for Human Development, Paris, 1972.

أقصى مداها ومضاعفة قدرات جميع الأطراف على إنجاز التحول. ولن يمكن مواجهة التحديات الهائلة المقبلة مواجهة يُعتد بها إلاّ باتباع نهج التنسيق والتكامل. ويمكن للمبادرة العالمية للأمين العام بشأن التعليم أن تنشئ زحماً جديداً في هذا الصدد.

٧٦ - ولدى استعراض دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف والالتزامات الإنمائية الدولية فيما يتعلق بالتعليم، قد يرغب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أن يأخذ في الحسبان التوصيات التالية:

(أ) ينبغي تشجيع منظومة الأمم المتحدة على إبراز قدر الخطة الدولية للتعليم والوصول بالنتائج التعليمية إلى أقصى مداها، وتزويد المنظومة بالوسائل اللازمة لذلك؛

(ب) ينبغي أن تدعم منظومة الأمم المتحدة ما يبذله الأمين العام من جهود، بجملة طرق منها المبادرة العالمية بشأن التعليم، من أجل استحداث حركة عالمية تستهدف توفير التعليم الجيد والملائم والشامل للجميع بحلول عام ٢٠١٥، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف توفير التعليم للجميع، مع ما يتلزم مع ذلك من مكاسب بالنسبة إلى الخطة العامة للتنمية؛

(ج) ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمعالجة عوامل التهميش في مجال التعليم، بما فيها عوامل نوع الجنس والسنّ والموقع وحالة الإعاقة، مع التركيز بوجه خاص على الوصول بهذه الجهود إلى النساء والفتيات في المناطق الريفية؛

(د) يلزم بذل جهود متضافرة لتحسين جمع البيانات المتعلقة بالتعليم وتحليلها، مصنّفة حسب نوع الجنس والسنّ وحالة الإعاقة والموقع وغيرها من العوامل ذات الصلة، لكفالة الفعالية في تصميم السياسات وتنفيذها ورصدها وتقييمها؛

(هـ) ينبغي أن تضع منظومة الأمم المتحدة مزيداً من التركيز على دعم البلدان فيما تبذله من جهود للحيلولة إلى أقصى مدى ممكن دون استدامة التصورات المقولبة لأدوار المرأة والرجل، التي يمكن أن تضع قيوداً على الخيارات التعليمية في جميع مراحل التعليم؛

(و) ينبغي التماس أوجه التآزر بين كيانات الأمم المتحدة العاملة في قطاعات الأغذية والصحة والتعليم من أجل تحسين معدلات الالتحاق والاستبقاء والمشاركة والإنجاز بالنسبة إلى الفتيات والصبيان وتعظيم مبادرات التدخل لصالح الأطفال؛

(ز) ينبغي بذل المزيد من الجهد من جانب جميع الجهات الفاعلة، وبخاصة كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الوجود الميداني، من أجل كفالة أعمال الحق في

التعليم في سياق الأزمات الإنسانية، ولا سيما في البلدان الفقيرة المضروبة من النزاعات، والتشيت من أن هذا الحق أصبح جزءاً أصيلاً من أي استراتيجية توضع من أجل الإنعاش المبكر أو الأطول أمداً؛

(ح) ينبغي أن يكون لمسألتي بطالة الشباب وتنمية مهاراتهم في سياق الأزمة المالية الصدى الملائم في أعمال منظومة الأمم المتحدة وأن يخصص لهما ما يكفي من الدعم؛ وينبغي تعزيز التعاضد فيما بين كيانات الأمم المتحدة العاملة في الميدانين الاقتصادي والتعليمي بغية تيسير زيادة الارتباط بين التدريب التقني والمهني والتعليم العالي وميدان العمل، وتشجيع الشباب على مزاوله الأعمال الحرة؛

(ط) ينبغي أن يقرّ في الأذهان بصورة متزايدة اعتبار منظومة الأمم المتحدة مصدراً للأطر وجهة ميسرة لإقامة الشراكات مع مجموعة واسعة النطاق من الجهات الفاعلة، وبخاصة المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، بغية بناء الثقة فيما بين مختلف الجهات الفاعلة؛

(ي) ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز البيئة التمكينية اللازمة لقيام الشراكات، وأن تحسّن عمليات انتقاء الشركاء والارتباط بهم، وأن تركز بقدر أكبر على عوامل التأثير والشفافية والتناسق والمساءلة والاستدامة، وأن تنمّي قدرات موظفيها تحقيقاً لهذه الغاية؛

(ك) ينبغي أن تتشارك منظومة الأمم المتحدة في الاطلاع على الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في مجال الشراكات المتعلقة بالتعليم بغية التعرف على نماذج الشراكة الناجحة ومحاكلها، وبلوغ أقصى مدى من حيث أوجه الكفاءة والتأزر، وتهيئة الأحوال المواتية للتوسع الفعال في تطبيق هذه النماذج؛

(ل) ينبغي للمجلس نفسه أن يستمر في أن يكون منبرا لمناقشة الشراكات وبحث دورها في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية بجميع أبعادها، وبخاصة في الجزء المتعلق بالتنسيق من دورة المجلس؛ وينبغي أن تصدر عن هذه المناقشات توجيهات استراتيجية بصدده صوغ الشراكات في المجالات الرئيسية ذات الأولوية؛

(م) من المهم لدى تحديد الخيارات المقبلة على صعيد السياسات امتلاك رؤية واسعة النطاق تشمل الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ومحو أمية الشباب والكبار، وتنمية المهارات المهنية، والاهتمام بتحسين التعليم الأساسي من حيث درجة جودته وتلاؤمه مع الواقع؛

(ن) ينبغي تشجيع الكيانات المختصة التابعة للأمم المتحدة على تقييم الاتجاهات الناشئة في مجال التعليم، ولا سيما ازدياد التركيز على أنشطة التعلم واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات التعليمية، وعلى تحليل النتائج المترتبة على هذه الاتجاهات بالنسبة إلى السياسات التعليمية من حيث شكلها ومحتواها على الصعيدين الوطني والعالمي؛

(س) ينبغي إيلاء الاعتبار الملائم للأبعاد المذكورة أعلاه، في سياق العمليات المكرسة لتحديد خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.